

## التطورات السياسية الاردنية الداخلية من ١٩٥١-١٩٥٢

## وموقف مجلس النواب الاردني منها

د. هناء عبدالله حسن \*

## الملخص :

كشفت قصة هذه الدراسة أن الحياة السياسية في الأردن بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بتطور كبير ، ألا وهو إعلان استقلال الأردن ونتائج إعلان دستور المملكة الجديد في عام ١٩٤٧ ، والذي نتج عنه إنشاء من أول مجلس النواب في البلاد ، الحياة التشريعية ، حيث استمد هذا المجلس قوته من انتخاب الشعب الأردني.

على الرغم من حدود السلطات الدستورية للبرلمان الأردني في مرحلته الأولى ، فقد تمكن من تعزيز العديد من واجباته الوطنية والعربية ، لا سيما تلك التطورات التي رافقت القضية الفلسطينية ، والتي تنعكس بشكل مباشر على الوضع الداخلي للأردن. في مواقف ومناصب نواب إعلان إعلان وحدة الشطرين ، على الرغم من وجود اختلاف في الانتماءات الحزبية ، سواء تم الإعلان عنها أو عدم الإعلان عنها ، الأمر الذي أدى إلى تغيير كبير في التكوين الداخلي للمجلس كما كان تضاعف إلى أقصى حد.

ووجدت الدراسة أن جميع البرلمانات لم تكن قد اكتملت في الفترة الدستورية ، والتي تم حلها جميعاً قبل إكمال فترتها الدستورية ، مشيرة إلى أن النواب كانوا ناشطين في مراقبة تصرفات الحكومات وسياساتها الداخلية.

## المختصرات

الإسم	المختصر
محاضر مجلس النواب الاردني	م.م.ن
دار الكتب والوثائق	د.ك.و
محاضر مجلس الامة	م.م.أ

**Abstract:**

The story of this study revealed that the political life in Jordan after the Second World War was characterized by a major development, namely the Declaration of Independence of Jordan and the outcome of the declaration of the new Kingdom Constitution in ١٩٤٧, which resulted in the establishment of the first House of Representatives of the country, Legislative life, as this Council derived its strength from the election of the Jordanian people.

Despite the limits of the constitutional powers of the Jordanian Parliament in its first phase, it was able to promote many of its national and Arab duties, especially those developments that accompanied the Palestinian issue, which reflected directly on Jordan's internal situation. In the views and positions of the deputies of the Declaration of the unity of the two shores, despite the existence of a divergence in party affiliations, whether announced or not announced, which caused a significant change in the internal composition of the Council as it has doubled to a full extent.

The study found that all the parliaments were not completed in the constitutional period, all of which were dissolved before completing their constitutional term, indicating that deputies were active in monitoring the actions of governments and their internal policies.

المقدمة:

شكلت مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية اهمية كبيرة في تاريخ الدول العربية عامة والاردن خاصة، اذ حصلت الاردن على الاستقلال، الذي جاء ليحمل معه تطورا دستوريا (دستور عام ١٩٤٧) قاد الى تطور مؤسسي مهم ايضا يتمثل في بروز مجلس النواب محل المجلس التشريعي (١٩٢٨-١٩٤٦)، الذي كان بالفعل الممثل الحقيقي للشعب الاردني، سواء فيما يتعلق بموقفه من القضايا الداخلية ام بموقفه من القضايا الخارجية التي تزامنت مع تطورات بارزة عرفتھا المنطقة بعد استقلال الاردن.

وتأتي اهمية دراسة مجلس النواب الاردني وموقفه من التطورات السياسية الداخلية لبيان دور المجلس من تطورات الاردن السياسية الداخلية في فترة حرجة من تاريخه السياسي، فضلا الى الرغبة في معرفة القوة السياسية التي كانت تتمتع بها المؤسسة النيابية الاردنية امام الرأي العام الداخلي والخارجي ، وآلية عملها الديمقراطي والدستوري وبيان دورها الرقابي والتوجيهي ، فضلاً عن موقفها المعارض من الانحراف عن النظام الدستوري الاردني، على الرغم من قلة الامكانات الاقتصادية والمادية للاردن، والتي ادت الى ارتباطات دولية اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على السياستين الداخلية والخارجية.

وجاء اختيارنا للحقبة (١٩٥١-١٩٥٢) لانها اهم وادق واعقد الحقب التاريخية، ليس في الاردن فقط، بل ربما في الوطن العربي، لانها شهدت تغييرا في موازين القوى في العالم، وتصعيدا في زخم الحركة الوطنية وبلورة في الافكار والتيارات السياسية في الاردن والوطن العربي، وقد مثل عام ١٩٥١ بداية تلك الحقبة التي ندرسها، اذ شكل ظهور مجلس امة اردني (الاعيان والنواب)، وانتخابات مجلس نيابي بعد استقلال المملكة الاردنية الهاشمية، بعد ما كان يسمى قبل ذلك بالمجلس التشريعي و اعلان الاتحاد العربي الهاشمي ، وبالتالي اعلان مجلس نيابي موحد (اردني-عراقي) ، و اعلان قرار مجلس الامة بانهاء ولاية الملك طلال ، والاشارة الى موقف مجلس النواب من التطورات السياسية الداخلية في عهد مجلس الوصاية.

انتخابات المجلس النيابي عام ١٩٥١

بعد حل المجلس النيابي دعت الحكومة لانتخابات نيابية جديدة في التاسع والعشرين من اب ١٩٥١، وعلى الرغم من الوضع الصعب الذي عاشه الاردن في اعقاب اغتيال الملك عبد الله<sup>(١)</sup> في العشرين من تموز ١٩٥١، فبينما كان الملك يدخل المسجد الاقصى لتأدية صلاة الجمعة، اغتاله شخص يدعى (مصطفى شكري عشو) وارداه قتيلاً<sup>(٢)</sup>، الا ان رئيس الحكومة "توفيق ابي الهدى"<sup>(٣)</sup> اصر على اجراء الانتخابات في موعدها، متعللاً بالدستور الذي يحتم اجتماع المجلس

الجديد في او قبل الثالث من ايلول<sup>(٤)</sup>، مع تأكيده على ان الانتخابات ستجري في جو من النزاهة والحرية.

وما يبدو ان الحكومة الاردنية، كانت متخوفة من اجراء الانتخابات وذلك تحسبا من وقوع اضطرابات ومشاكل قد تصاحب الانتخابات، الا انها ارادت ان تحسم هذا الامر وتقطع الشك في امر اجراء هذه الانتخابات، لذلك اصدرت عدة بيانات اكدت فيها وقوفها موقفا محايدا من هذه الانتخابات، وذلك ضمانا لنجاحها، إذ اعربت بياناتها عن نيتها في تحسين الاوضاع الاقتصادية وضمان حرية الانتخابات، وتوسيع الحياة الدستورية، فضلا عن التعاون مع الدول العربية من اجل المحافظة على حقوق عرب فلسطين، وصون بلادهم في العيش الكريم على ارضهم<sup>(٥)</sup>، في الحقيقة ان اكثر التصريحات قبل الانتخابات التي تصدر من الحكومات تكون لجذب الناس، والحصول على اصواتهم، حتى وان طبقت في البلدان العربية لاتطبق غالباً ماتصرح به، ومن اعلاه يتضح ان الحكومة اكدت على امرين رئيسيين الاقتصاد والحرية، اذ انهما اساس حياة البشر لذلك سعت بتطمين الشعب في سعيها لتحقيقها ناهيك عن ان الفقرة الاخيرة من البيان هدفت الحكومة منها كسب النواب الفلسطينيين الذين سيفوزون في الانتخابات القادمة الى جانب الحكومة.

وتأكيداً على تصريحات الحكومة ونيتها بتحقيق الحرية قامت قبل الانتخابات باطلاق سراح المئات من المعتقلين الذين اعتقلوا اثناء فترة اغتيال الملك عبد الله، باستثناء فئة لم يطلق سراحها مثل عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس<sup>(٦)</sup>، وسمحت الحكومة للوطنيين خارج الاردن بالعودة للمشاركة في الانتخابات<sup>(٧)</sup>، ولعل هذا اجراء اخر من الحكومة ارادت منه ان تبين للرأي العام بأن الانتخابات الجديدة ستكون نزيهة.

وجدير بالذكر، ان مرشحو القوى السياسية المعارضة ركزوا في شعاراتهم التي خاضوا الانتخابات على اساسها على المطالبة بالغاء المعاهدة الاردنية البريطانية<sup>(٨)</sup>، وجلاء الجيوش الاجنبية، والتحرر الكامل من كل قيد استعماري، وتعديل الدستور ومعالجة المشاكل الاقتصادية، ورفع مستوى التعليم، وكذلك صيانة الحريات العامة، والغاء قانون الدفاع والقوانين الاستثنائية، وتنظيم الحياة الحزبية داخل البلاد<sup>(٩)</sup>.

يتضح من ذلك ان القوى المعارضة كانت تعلم بأن الذي يكسب الشعب هما الاقتصاد والحرية لذلك اكدت عليهما.

بلغ عدد الناخبين في الضفتين الشرقية وال الضفة الغربية<sup>(١٠)</sup> (٣٤٢.٧١٤) ناخبا منهم (١٦١.٨٦) ناخبا عن الضفة الغربية (فلسطين) و(١٨١.٦٢٨) ناخبا عن الضفة الشرقية(الأردن)<sup>(١١)</sup>، فيما بلغ عدد المرشحين لهذه الانتخابات (١٠٤) ناخبين تنافسوا على ٤٠

مقعدا منهم ٥٣ مرشحا في الضفة الغربية و ٥١ مرشحا عن الضفة الشرقية<sup>(١٢)</sup>، وبلغت نسبة الاقتراع عند انتهاء عملية الاقتراع مساء يوم التاسع والعشرين من اب في ضفتي الاردن حوالي ٥١% من مجموع المسجلين في جداول الناخبين وكان الاقبال على التصويت في الضفة الشرقية، اكثر مما هو عليه في الضفة الغربية فقد بلغت نسبة المقترعين في الضفة الشرقية حوالي ٥١% من مجموع الناخبين في حين بلغت النسبة في الضفة الغربية حوالي ٥٠% من مجموع الناخبين المسجلين<sup>(١٣)</sup>.

كما شهدت الانتخابات في الضفة الشرقية بعض التنافسات الشديدة في بعض المناطق مما ادت الى نقل بعض حكام المدن من الاردنيين الى منطقة اخرى، نتيجة لاحتجاج بعض المرشحين وتخوفهم من تدخل هؤلاء الحكام في الانتخابات لصالح مرشحين منافسين لهم<sup>(١٤)</sup>.

لقد ساد العملية الانتخابية الهدوء والنظام وحرية الحركة للمرشحين، والتنقل بسياراتهم عبر الشوارع العامة بين مراكز الاقتراع في المدن والقرى والقاء المنشورات الانتخابية على المواطنين<sup>(١٥)</sup>، الا ان حكومة توفيق ابي الهدى وعلى الرغم من الوعود التي قطعتها على نفسها في اول مراحل الاستعداد للانتخابات، بعدم التدخل في الانتخابات والوقوف منها موقفا محايدا، وذلك ضمنا لنزاهتها الا انها وبمؤازرة قائد الجيش الجنرال غلوب (John Bajot Glubb)<sup>(١٦)</sup> اقدمت على التدخل في بعض الدوائر الانتخابية من خلال السماح لافراد القوات المسلحة بالتصويت لبعض المرشحين او بابدال صناديق الاقتراع<sup>(١٧)</sup>، وذلك بغية انجاح بعض المرشحين المقربين منها، وترجيح كفتهم على غيرهم من المرشحين، وقد وصف شاهد عيان عراقي وهو الدكتور محمد حسن سلمان عملية التدخل في الانتخابات قائلاً: "لقد كانت سيارات الجيش المحملة بالجنود تقوم باستبدال صناديق الاقتراع المملوءة ببطاقات الانتخاب باخرى من قبلهم ملئ ببطاقات مزورة باسما من يريدون من رجالهم للنيابية"<sup>(١٨)</sup>، وقد اتت هذه المحاولات كلها في بعض المناطق الانتخابية الكبيرة، فقد كان لتلك التدخلات الاثر الكبير في نجاح بعض مرشحي تلك المناطق، وخصوصا ماحصل في بعض مناطق الضفة الغربية، وبعض المرشحين في عمان واريد، حيث عملت الحكومة على افشال المرشح شفيق ارشيدات<sup>(١٩)</sup> احد نواب المعارضة في المجلسين السابقين<sup>(٢٠)</sup>، وكذلك في منطقة البادية الشمالية، فقد عملت الحكومة على افشال المرشح عاكف الفايز<sup>(٢١)</sup> في الوصول الى المجلس النيابي ، مما دفع ارشيدات والفايز الى الطعن في صحة الانتخابات لدى محكمة التمييز، مطالبين بفسخ الانتخابات النيابية في اريد وبدو الشمال<sup>(٢٢)</sup>.

ومن الاجراءات الاخرى التي قامت بها الحكومة في سبيل انجاح المؤيدين لها وافشال مرشحي القوى السياسية المعارضة، قيامها باعتقال بعض المرشحين واجبار الآخر على الآخر بتهم واهية ،

وهو ما حصل ضد مرشحي الحزب الشيوعي خاصة، كما قامت الحكومة بالسماح لبعض المقترعين في بعض المناطق بالاقتراع لاكثر من مرة، وكذلك شراء بعض الاصوات لصالح من ترغب من المرشحين فقد اطلع بعض المراسلين الصحفيين على كثر من البرقيات في هذه النصوص، والموجهة الى المراجع المختصة<sup>(٢٣)</sup>.

توزعت مقاعد مجلس النواب الاردني الثالث حسب الاحزاب الممثلة فيه كالآتي<sup>(٢٤)</sup>:

اسم الحزب	عدد المقاعد	الموقف السياسي
الحزب الاشتراكي	١٣	معارض
الحزب الشيوعي	٣	معارض
حزب البعث	٢	معارض
العربي الدستوري	٩	مؤيد
حزب الامة	٤	مؤيد
المستقلون	٩	مختلف الفئات
المجموع	٤٠ نائب	-

مع كل ما ذكرنا من تدخلات الا ان الانتخابات عُدت من الانتخابات الناجحة. وفي الخامس من ايلول ١٩٥١ عقدت الجلسة الاولى لمجلس الامة وكانت باكورة اعماله المصادقة على طلب الحكومة القاضي المناداة ب(طلال)<sup>(٢٥)</sup> ملكا دستوريا على المملكة الاردنية الهاشمية<sup>(٢٦)</sup>، وفي اليوم التالي عاد الملك طلال من سويسرا الى بلاده، وفي اليوم نفسه ادى اليمين الدستوري امام المجلس، ونودي بالامير حسين (ابنه الاكبر) وليا للعهد<sup>(٢٧)</sup>.

واستنادا للتقاليد الدستورية قدمت وزارة توفيق ابي الهدى استقالته، فقبلها الملك وعهد اليه باعادة تأليفها في الثامن من ايلول ١٩٥١، وبعدها قدمت الوزارة الجديدة برنامجها الوزاري الى مجلس الامة، وأشارت الى انها ستباشر بتوسيع الحياة الدستورية وزيادة صلاحيات مجلس النواب، وستسعى الى رفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد<sup>(٢٨)</sup>.

يتضح ان حكومة توفيق ابي الهدى تمكنت من خلال عمليات التدخل المختلفة ان تضمن فوز مرشحيها او الشخصيات المستقلة المؤيدة لها في الانتخابات، ولذلك بادرت بالخطوة التالية لابعاد الشخصيات المعارضة من مجلس الاعيان، ولعل هذه المهمة اسهل من السابقة، لان اعضاء مجلس الاعيان بالتعيين وليس بالانتخاب، لذا كانت باكورة اعمال الحكومة الجديدة بحل مجلس

الاعيان، حيث صدرت ارادة ملكية في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥١ بحل المجلس اعتبارا من نهاية الشهر نفسه، وجاء الحل لرغبة وزارة توفيق ابي الهدى في اخراج المعارضين لها في مجلس الاعيان، وهم سليمان التاجي الفاروقي ومحمد الشريقي ومحمد علي العجلوني وعبد اللطيف صلاح، بسبب تأييدهم لمصر في الغائها معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، في الوقت الذي لم تكن الحكومة الاردنية قد اعلنت موقفها، بعد ان توترت العلاقات بين البلدين في اعقاب اغتيال الملك عبد الله<sup>(٢٩)</sup>. ويبدو ان هذه الخطوة جاءت متماشية مع سياسة توفيق ابي الهدى في تعيين اعضاء موالين له في المجلس من جهة، ورغبته في قمع المعارضة وتعزيز سلطة الحكومة من جهة اخرى.

يتضح مما سبق، ان المجلس والحكومة جاءا متوافقان جداً مع توجهات وتطلعات الملك طلال، وتوفيق ابي الهدى، وابعاد كل معارض وقف بوجههما.

بررت الحكومة تلك الخطوة قائلة ان تعيين اعضاء مجلس الاعيان، تم في ظروف غير اعتيادية، ان هناك عوامل شتى اضطرت الحكومة للتعجيل في اتمام التعيين تمكينا لمجلس الامة من عقد دورته فوق العادة خلال المدة التي عينها الدستور، وان الحكومة ترى من مقتضيات المصلحة العامة اعادة النظر في التعيينات بعد ان استقرت الاحوال. وكان الملك طلال قد اصدر في اليوم نفسه ارادة ملكية اخرى، بتعيين اعضاء جدد للمجلس الذي ترأسه ابراهيم هاشم<sup>(٣٠)</sup> في الاول من تشرين الثاني من العام نفسه<sup>(٣١)</sup>. وافتتح الملك طلال الدورة العادية لمجلس الامة في الاول من تشرين الثاني ١٩٥١، واكد عزم الحكومة على تعديل الدستور، وفق الاوضاع الدستورية الجديدة، وتضمن خطاب العرش ضرورة استثمار الثروة الطبيعية وتشجيع الحركة الصناعية وعقد الاتفاقيات و القروض لتحقيق برنامج واسع من المشاريع<sup>(٣٢)</sup>.

#### مجلس النواب و البيان الوزاري الذي طرحه توفيق ابي الهدى في الثامن من ايلول ١٩٥١

لم ينص الدستور الاردني حتى العام ١٩٥٢م<sup>(٣٣)</sup>، على مسؤولية الوزارة في تقديم منهجها امام المجلس النيابي والحصول على ثقته، ومع ذلك كانت بعض الحكومات تطرح منهاجها على المجلس للحصول على ثقته، نذكر على سبيل المثال لا الحصر حكومة "توفيق ابي الهدى" التاسعة المشكلة بتاريخ الثامن من ايلول ١٩٥١، والذي تضمن في مجال السياسة الداخلية:

١. العمل على توسيع الحياة الدستورية وتنظيمها على اسس اكثر صحة مما هي عليه.
٢. العمل على توسيع صلاحيات المجلس النيابي وضمان استمرار الحياة الدستورية.

٣. العمل من اجل ايجاد الوسائل والمشاريع لتحسين الحالة الاقتصادية بالتعاون مع ممثلي الامة، وكذلك العمل من اجل ترقية الشؤون النافعة في شتى النواحي العلمية والصحية والاجتماعية ومقاومة الفساد في جميع انواعه.

وفي مجال السياسة الخارجية، تضمن البيان تأكيد الحكومة على التعاون التام مع دول الجامعة العربية، والتمسك بميثاقها، والاحتفاظ بالعلاقات المتينة والروابط الاخوية مع كل دول الجامعة على السواء، والعمل بالتعاون معها من اجل الوصول الى حقوق العرب في فلسطين، وايد المنهاج الاتحاد الاردني العراقي<sup>(٣٤)</sup>، واي اتحاد مع اي من البلاد العربية عندما يتم الاتفاق على ذلك في نطاق التفاهم العربي العام<sup>(٣٥)</sup>.

يلاحظ ان منهاج الوزارة تضمن اموراً حيوية سواء كان على المستوى الداخلي ام الخارجي. وعند مناقشة نواب المعارضة البيان الوزاري بكل حرية، وبينوا جوانب النقص فيه، ففيما يتعلق بتعديل الدستور اكد قذافي طوقان عضو الجبهة الوطنية (الشيوعية) نائب منطقة نابلس، ان البيان تضمن خطوطاً عريضة نالت الاستحسان، وان كان احدها غامضاً، ومن هذه الخطوط المسؤولية امام المجلس، وهذه تحتمل مجلس الامة او مجلس النواب، وعلى كل حال ارى من واجبي القومي ان اشير الى ان الرأي العام يريد ولا اقول يرغب، ان تكون المسؤولية الوزارية امام مجلس النواب<sup>(٣٦)</sup>.

اما النائب صالح المعشر، عضو الحزب الوطني الاشتراكي ونائب السلط، فقد دعا الى تعديل الدستور تعديلاً جوهرياً يحقق معنى الحياة البرلمانية الصحيحة، فأشار الى ان هذا التعديل يصح كثيراً من الاوضاع ويوجهها الوجهة التي تعود بالخير على الامة، وتزيل الكثير من السوء في الاوضاع<sup>(٣٧)</sup>، وطالب النائب عبد الله نعواس، نائب منطقة القدس عن حزب البعث العربي، بانجاز التعديل الدستوري، فيما يخص مسؤولية الوزراء امام مجلس النواب والتوسيع في صلاحيات مجلس النواب، وان يكون صاحب الرأي في منح الثقة او حجبها عن الحكومة<sup>(٣٨)</sup>، وبين نعواس ان البيان الوزاري كان وافياً في كثير من النواحي وناقصاً في نواحي اخرى، كالكسوت على ذكر الموازنة وصلاحيات المجلس في اقرارها، وانتقد الحكومة السالفة لخلها المجلس ولم يمض عليه سوى اربعة اشهر، وقيامها باقرار الموازنة على اساس غير دستوري، وبقانون مؤقت<sup>(٣٩)</sup>، كما بين ايضاً ان هناك نقصاً واضحاً في البيان وهو سكوت التام على الحريات والقوانين الاستثنائية، والحريات الحزبية والفردية، وأشار الى وجود مئات من المواطنين ضحايا في المعتقلات لشبهات دون تحقيق، او محاكمة ولكن وجودهم مؤيد بقوانين استثنائية، وطالب الحكومة بمعالجة هذه الناحية معالجة صحيحة بالغاء القوانين الاستثنائية<sup>(٤٠)</sup>.

اما النائب الاشتراكي هزاع المجالي نائب منطقة الكرك، تحدث قائلاً: "انني اعترف ان عرض الحكومة ببيانها على المجلس الكريم تلطفا ومجاملة منها، اذ لا تلتزمها الاوضاع الدستورية القائمة بمثل هذه الخطوة، ولهذه الاعتبارات، فأني احتفظ بنفسي ببيان المطالعة حول سياسة الحكومة العامة لحين تعديل الدستور، وحين تتقدم الحكومة بطلب الثقة من هذا المجلس الكريم، وهي تشعر ان الامة بممثليها هي مصدر السلطات وحين يصبح لممثليها ملء الحق في تأييد الحكومة، فنستطيع الاستمرار في الحكم مادامت تعمل في نطاق هذا التأييد او تترك الحكم لمن يستطيع ان ينال الثقة عندما يحجبها ثقتها"<sup>(٤١)</sup>.

وركز النائب عبد الله الريماوي، من حزب البعث العربي مداخلته حول اهمية تعديل الدستور ولانه الاساس لكل معالجة اصلاحية وطالب باعطاء الشعب حقه في ان يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق ممثليه المنتخبين، وفي جو من الحريات تمكنه من ممارسة هذه الحقوق، قائلاً: "ولا بد لي ان اشير حيال هذا الامر انه وان كان يعود للحكومة نصيب من الفضل لانكر حقهم في الاقدام على تعديل الدستور، الا ان هذا التعديل هو نتيجة لارادة الشعب الذي عبر عنها باشكال مختلفة"<sup>(٤٢)</sup>.

وعلى الرغم من اعتراضات النواب السابقة ، الا انهم اكدوا انه تضمن الكثير من الفقرات التي تحسب له، وان المنهج كان جيداً لدرجة كبيرة عموماً.

لم يغفل نواب المعارضة مناقشة الاوضاع الاقتصادية، والتي اشار اليها البيان الوزاري، وتركزت المناقشة حول تردي الاوضاع من سيء الى اسوء، نتيجة لتفشي البطالة بين العمال وعجز الفلاح والمزارع، وكساد الحالة التجارية، الامر الذي يتطلب علاجاً سريعاً دون ابطاء، فقد اكد النائب الاشتراكي انور الخطيب، نائب القدس على سرعة الحل اذ قال " ان الحالة الاقتصادية السائدة تتطلب علاجاً سريعاً لا يمكن ان يتم عن طريق لجان تتبع انظمة طويلة، بل لابد من اتخاذ خطوات حاسمة مستعجلة ثم اضاف قائلاً "لا يمكن لاي لجنة او لجان مهما سما تفكير اعضائها ان يجدوا حلاً اقتصادياً لبلاد تستورد من الخارج ما قيمته (١٢) مليون من الدنانير، وتصدر ما قيمته مليون واحد، فنحن والحالة هذه، نسير الى هاوية الافلاس بخطى سريعة مخيفة"<sup>(٤٣)</sup>، وايد النائب صالح المعشر نائب السلط وممثل الحزب الوطني الاشتراكي تلك الاراء ودعا الحكومة الى الاسراع بوضع سياسة اقتصادية ترمي لرفع مستوى البلاد، ومعالجة البطالة، وزيادة الانتاج بخطط اقتصادية ثابتة ومقررة تنفذ خلال مدة معينة لانتبدال بتبديل الاشخاص المشرفين على تنفيذها"<sup>(٤٤)</sup>.

وبعد الانتهاء من مناقشة البيان الوزاري، ورد رئيس الوزراء على ملاحظات النواب، وتقديراً من جانب اعضاء المجلس لمبادرة الحكومة الغير ملزمة دستورياً بالتقدم ببيان وزاري للمجلس لنيل

الثقة، اقترح النائب عبد الله الريماوي ان يسجل اعضاء المجلس بالسياسة التي انطوى عليها ببيان الوزارة، وان يشكروها، اثنى النائب قدري طوقان على هذا الاقتراح، بعدها قام رئيس المجلس بطلب التصويت على الثقة بالحكومة فوافق المجلس بالاجماع على تسجيل ثقته بالحكومة وشكرها<sup>(٤٥)</sup> وكان لازمة الاقتصادية المستحوزة على المملكة الاردنية وكثرة العاطلين وفقر الشعب ووضع اللاجئين السوء الاثر المباشر في عقد ممثلين عن الهيئات الاقتصادية اجتماعا لهم في مدينة رام الله في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٥١، رفعوا على اثره مذكرة الى الحكومة الاردنية، طالبوها فيها باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية وتشجيع الصناعات المحلية، ومراقبة اسعار الحاجيات الاساسية وخفض اسعارها، ومساعدة المزارعين وتقليص استيراد البضائع الكمالية، كما كان لازمة الاقتصادية الاثر المباشر في عودة فكرة الاتحاد العراقي - الاردني الى الظهور<sup>(٤٦)</sup>.

ان سبب عودة فكرة الاتحاد العراقي-الاردني ، مرده لما يعود الى الاردن من فائدة كبيرة من هذا الاتحاد لحل مشكلة البطالة والاوزاع الاقتصادية المتردية ، فضلاً الى تأكيد عدد من النواب في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ الثاني عشر من كانون الاول ١٩٥١، على مسألة اعتماد الكيان الاردني على الغير، اذ اشاروا الى وجود الكيان الاردني يعتمد بالاساس على المساعدات البريطانية، ويمكن التخلص من ذلك بوحدة الاردن مع اي بلد عربي، ومما زاد من تمسك النواب بفكرة الاتحاد فشل وزارة توفيق ابي الهدى في معالجة الكثير من الامور السياسية والاقتصادية، الامر الذي زاد قوة المعارضة ضد الوزارة، وهكذا طالب سمير الرفاعي بالاتحاد مع العراق لتلافي الازمات الاقتصادية، كما طالب بأستقالة وزارة توفيق ابي الهدى لعدة اسباب منها:

١. الحالة الاقتصادية السيئة في البلاد.
  ٢. تشديدها الرقابة على الصحف والجمعيات ورجال السياسة.
  ٣. منعها السياسيين ورؤساء العشائر خاصة من الاتصال بالملك، وهو امر لم يعتادوه على عهد الملك عبد الله، وقطعها الرواتب الشهرية التي كان يدفعها الملك عبد الله لهم، مما شجع السفير السعودي في عمان عبد العزيز الكحيمي على استمالتهم له.
  ٤. عودة الوفد المالي الاردني من لندن من دون ان يحصل على القرض المطلوب.
- الا انه على الرغم من كل ذلك لم يقدم توفيق ابي الهدى استقالته لتمتعه بثقة الملك وبعض النواب<sup>(٤٧)</sup>.

يلاحظ ان توفيق ابو الهدى كان لاتهمه المعارضة مادام حاصل على ثقة الملك ، وان ازدياد المعارضة وضغطها لن تؤدي لشيء مادام الملك يدعمه، لكن مع موقف توفيق ابي الهدى السابق ، الا انه حاول التخفيف من حدة المعارضة ، وذلك بالتخفيف من حدة الازمة الاقتصادية بتقديمها

مشروعاً في موازنة ١٩٥٢-١٩٥٣، يقضي بتخفيض رواتب الموظفين، الأمر الذي أثار الموظفين الأردنيين فأعلنوا إضراباً لمدة يومين كاملين، نظموا خلالها مظاهرة سلمية توجهت إلى مجلس الأمة للاحتجاج، إلا أن الشرطة حالت دون وصولهم إليه، وعندما عرض المشروع على المجلس وافق على الموازنة ولكنه خفض رواتب موظفي الدرجة الأولى فقط وقسم بسيط من الدرجة الثانية، نظراً للحالة الاقتصادية السيئة في البلاد، وهكذا انتهى الإضراب وعاد الموظفين إلى دوائريهم<sup>(٤٨)</sup>.

إن إعلاؤه يؤكد بما لا يقبل الشك أن إصلاح الأزمات لا يتم بخلق أزمة، فليس الحل بتخفيض رواتب الموظفين، لأن ذلك سيؤدي لتفاقم الأزمة الاقتصادية، وهذا ما أدركه المجلس، لذلك رفض المصادقة على تخفيض الرواتب، ودفعاً لما قد يحدث في المستقبل، أصدر مجلس الوزراء في الثاني عشر من أيار ١٩٥٢ نظاماً يمنع فيه الموظفين من الإضراب قبل إبلاغ الحكومة<sup>(٤٩)</sup>، وبهذا القرار كشفت الحكومة عن سياستها الحقيقية القائمة على القوة والتسلط وضرب الحريات متذرعة بقوانين الطوارئ، بمجرد ما تلجأ إليه القوى الوطنية من أساليب الديمقراطية وحرية الرأي.

#### دور مجلس النواب الأردني بإصدار دستور جديد للأردن عام ١٩٥٢

استجابت الحكومة الأردنية لمطالب النواب ووافقت على إجراء تعديلات جوهرية على الدستور الأردني، إذ طرحت الحكومة في الخامس والعشرين من أيلول ١٩٥١ للمناقشة مشروع تعديل الدستور، ثم أحالته إلى مجلس النواب في الثلاثين من تشرين الأول من العام نفسه، لتداوله وبيان الرأي فيه، وبقي المشروع قيد النظر أمام اللجنة القانونية لمجلس النواب حتى السابع من تشرين الثاني ١٩٥١، وذلك بغية التوصل إلى قناعات أكيدة بخصوص بعض المواد التي رأت اللجنة تعديلها حتى تكون نقطة البداية في حياة الشعب الأردني، لضمان تقدمه في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية كافة، وكانت قضية مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب والحريات الأساسية ومسألة تشكيل الأحزاب واستمرارية المجالس النيابية في حالة حلها، وعدم إجراء انتخابات جديدة والسماح بمحاكمة الوزراء، مثار خلاف شديد بين أعضاء اللجنة القانونية ورئيس الوزراء توفيق أبي الهدى<sup>(٥٠)</sup>.

وعلى الرغم من العراقيل والعقبات التي وضعتها الحكومة أمام اللجنة القانونية لمجلس النواب، ولكن الأخيرة تمكنت من إجراء بعض التعديلات على مشروع الدستور قدمته حكومة "أبي الهدى"، كان أبرزها اشتراط بقاء الحكومة في منصبها بناء على منحها الثقة من المجلس بالأغلبية المطلقة، وليس بأغلبية الثلثين، كما ورد في مشروع الحكومة نال الدستور الجديد الثقة بالإجماع من قبل المجلس النيابي بعد التصويت عليه في السابع من تشرين الثاني ١٩٥١<sup>(٥١)</sup>.

وهكذا تم اصداره دستورا جديدا للمملكة الاردنية الهاشمية في الاول من كانون الثاني ١٩٥١، احتوى على (١١٩) مادة<sup>(٥٢)</sup>.

وجدير بالذكر، ان الدستور الجديد نص على فكرة جديدة اكثر تقدما خلافا لدستور عام ١٩٤٧، الا وهي تأسيس المجلس الاعلى وهو مؤلف من رئيس اعلى محكمة نظامية رئيسة، ومن ثمانية اعضاء، اربعة منهم من اعضاء مجلس الاعيان يعينهم المجلس بالاقتراع واربعة من قضاة المحكمة المذكورة بترتيب الاقدمية، وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها بترتيب الاقدمية ايضا، ويختص هذا المجلس بمحاكمة الوزراء الذين يدعي عليهم مجلس الامة، اذا اخلوا في اعمالهم، نصت المادة (١٢٢) من الدستور ان من حق المجلس الاعلى تفسير الدستور اذا طلب اليه ذلك من قبل الحكومة او من قبل ثلثي اعضاء اي من مجلسي الامة<sup>(٥٣)</sup>.

كذلك ادخلت بعض التعديلات على الامور التي تتعلق باقتصاد البلاد وميزانية الدولة، وعلى هذا الاساس نص الدستور على ان مجلس الامة له الحق بالنظر في امور ميزانية الدولة باكملها، له الحق برفض بعضا منها او يختصرها او يوسعها باكملها او بندا بندا، كما يحق لاي عشرة نواب او اكثر التقدم بمشاريع قوانين او تحويلها الى اللجان المختصة<sup>(٥٤)</sup>، كما ويحق لاي عضو في كلا المجلسين ان يستجوب الوزراء<sup>(٥٥)</sup>، كما يؤمن الدستور حرية النقاش والرأي والحصانة البرلمانية<sup>(٥٦)</sup>.

مما تقدم نرى ان الدستور الاردني لعام ١٩٥٢ اشتمل على مبادئ دستورية جديدة تتناسب والتطورات الشاملة التي شهدتها المملكة، اذ تلافى هذا الدستور<sup>(٥٧)</sup> ما خلا منه دستور ١٩٤٧، ونص على تقرير مبدأ سيادة الامة، وان الامة مصدر السلطات كافة، اضافة الى اخذه بالنظام النيابي البرلماني الذي تضمن مسؤولية رئيس الوزراء، والوزراء مسؤولية مشتركة امام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة، كما ان كل وزير مسؤول امام مجلس النواب عن اعمال وزارته، ويطرح المجلس الثقة بالحكومة ويحببها بالاغلبية المطلقة من مجموع عدد اعضاءه، عند ذلك يجب عليها ان تستقيل، واذا كان قرار عدم الثقة خاصا باحد الوزراء وجب عليه اعتزال منصبه، كما انه على الوزارات ان تتقدم ببيانها الوزاري الى مجلس النواب، ولهذا فقد عد دستور عام ١٩٥٢ خطوة موفقة بالاتجاه الصحيح في نمو الاردن السياسي، وكان ذلك بداية عهد جديد، فقد اثبتت الاحداث ان النظام القديم بمشاخه وطريقته العشائرية تضاعل الى حد ما، واصبح شبه معدوم، ومما يميز هذه المدة ايضا بالنسبة لمجلس النواب، ان رئيس المجلس اصبح ينتخب من قبل الاعضاء من بينهم<sup>(٥٨)</sup>.

وهكذا يعد دستور ١٩٥٢ واحداً من اهم انجازات مجلس النواب الجديد من جهة، وبداية صفحة جديدة في الحياة الدستورية في الاردن من جهة اخرى، وقد عبر هزاع المجالي في مذكراته عن الدستور الجديد بالقول "الدستور كان من مفاخر عهد الملك طلال"<sup>(٥٩)</sup>.

### مجلس الامة وقرار نهاية ولاية الملك طلال

عانى الملك طلال من المرض العصبي الذي الم به، وفي منتصف شهر ايار ١٩٥١، غادر الملك الى اوربا بقصد الراحة والاستجمام، وبعد بضعة ايام انتدب مجلس الوزراء سعيد المفتي<sup>(٦٠)</sup> نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، والسيد سليمان طوقان<sup>(٦١)</sup> وزير الدفاع للسفر الى باريس والاجتماع بالملك طلال ليرجوه ان يدخل احد مستشفيات اوربا، وذلك بعد ان تبين من التقرير الطبي المعطى من طبيبين اختصاصيين للملك، انه بحاجة الى معالجة عاجلة، ولكن الوزيرين عادا الى عمان، وافادا بانهما لم يتمكنوا من اقناع الملك بدخول اية مستشفى او اتخاذ التدابير للمعالجة<sup>(٦٢)</sup>.

ومع تدهور الوضع الصحي للملك طلال، واستنادا للدستور الجديد، دعا مجلس الوزراء في الرابع من حزيران ١٩٥٢ اعضاء مجلس الامة في جلسة سرية وبصورة غير رسمية، اذ لم تكن الدورة قائمة ولم يدع المجلس الى الاجتماع بالطرق الدستورية، وتحدث رئيس الوزراء فيه عن حاجة الملك طلال الى المعالجة وامتاعه عن ذلك<sup>(٦٣)</sup>، وعلق هزاع المجالي عن ذلك الاجتماع قائلاً: "كان الاجتماع سرياً، وكنت الوحيد الذي اتكلم في هذه الجلسة، وقد قصرت كلمتي على اننا استمعنا لبيان دولة الرئيس وحننا علمنا بما جاء فيه، وانه مادامت الجلسة غير قانونية، فاننا نكتفي بهذا الاعلان، وان الحكومة وحدها تتحمل مسؤولية كل اجراء تتخذه..."<sup>(٦٤)</sup>.

وفي اليوم نفسه عقد مجلس الوزراء اجتماعاً استمع فيه الى اقوال الوزيرين اللذين انتدبهما، واستعرض تقرير الشريف عبد الحميد حيدر الوزير الاردني المفوض في باريس، ونتيجة لذلك اقتنع اعضاء المجلس ان الملك طلال اصبح غير قادر على تحمل المسؤولية الدستورية بسبب مرضه<sup>(٦٥)</sup>.

وقرر مجلس الوزراء في اليوم نفسه استناداً الى الفقرة (ح) من المادة (٢٨) من الدستور الاردني، التي تنص بأنه "اذا اصبح الملك غير قادر على تولي السلطة بسبب مرضه فيمارس صلاحياته نائب او هيئة نيابية ويعين النائب او هيئة النيابة بارادة ملكية وعندما يكون الملك غير قادر على اجراء التعيين يقوم به مجلس الوزراء، وبالفعل شكل مجلس الوزراء هيئة نيابية مؤلفة من ابراهيم هاشم رئيس مجلس الاعيان وسليمان طوقان وعبد الرحمن ارشيدات عضوي الهيئة النيابية لمجلس النواب، لتمارس صلاحيات الملك لحين اثبات التقارير الطبية قدرته على تولي السلطة، وفي اليوم

نفسه اقسام اعضاء هيئة النيابة اليمينية الدستورية امام مجلس الوزراء، وياشروا سلطاتهم، وقدم سليمان طوقان استقالته من وزارة الدفاع بسبب انتخابه عضواً في الهيئة<sup>(٦٦)</sup>.

وفي اليوم التالي اعرب رئيس الوزراء توفيق ابي الهدى في مؤتمر صحفي عن ولاءه للملك وقال "اني اؤكد للشعب بأن الحكومة والامة ستبقى مدينة بالطاعة والولاء للعرش والملك حتى يتم شفاؤه، واذا استعصى وتعذر الشفاء فاننا سندين بالولاء لولي العهد، وان كل عمل تقوم به الحكومة انما هو لصالح الملك ووريث عرشه". وعلى الرغم من عودة الملك طلال في الرابع من تموز ١٩٥٢ الى عمان واصلت هيئة النيابة ممارسة مهامها، الامر الذي يعد مخالفة دستورية واضحة<sup>(٦٧)</sup>.

وفي المقابل قام الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق، بعد هذه التطورات بزيارة لعمان، بعد ان تولد شك عميق لديه عن عدم صحة مرض الملك طلال وانها محاولة لتتحيته عن العرش من قبل رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى، كما اخبر السفير البريطاني في بغداد بنوايا رئيس الوزراء الاردني تجاه العائلة الهاشمية، وقال انه سيذهب الى عمان ليس بصفته وصيا على عرش العراق، بل بصفته عضواً رئيساً للعائلة الهاشمية، و فشلت محاولات السفير البريطاني لثني الامير عبد الاله عن فكرة السفر<sup>(٦٨)</sup>.

وجدير بالذكر، ان الامير عبد الاله طلب مساعدة الحكومة البريطانية باقناع ابي الهدى بضرورة تعيين الامير زيد بن الحسين<sup>(٦٩)</sup> (عم الملك طلال) في هيئة النيابة، وذلك حفاظاً على مصالح البيت الهاشمي، ف جاء الرد البريطاني على ذلك الطلب "بان الحكومة البريطانية لاتستطيع التدخل لان من الخطورة اعطاء الانطباع بان هناك دولة صديقة تحاول الاقتراح على الاردن الطريق الواجب اتباعها"، و نقل هذا الرد الى الامير عبد الاله عن طريق الوزير البريطاني المفوض في عمان<sup>(٧٠)</sup>.

وفور وصول الامير عبد الاله الى عمان في الرابع من حزيران ١٩٥٢ عقد على عجل لقاءات مع عدد من الشخصيات السياسية الاردنية، كما طلب من جميع اعضاء مجلس الوزراء مقابلته في مبنى المفوضية العراقية في عمان، وخلال الجلسة ابدى الامير عبد الاله رغبته في تعيين الامير زيد عضواً في هيئة النيابة، وقد حاول ابي الهدى الرفض بطريقة غير مباشرة بقوله "انه من الضروري قبل اقرار مثل هذه الخطوة دراسة نتائجها على كل من:

أ. افراد العائلة المالكة الاردنية: فمادما سيكون تأثير ذلك على الملك طلال الذي من الممكن ان يتعافى؟ وعلى الملكة زين<sup>(٧١)</sup> والامير حسين فكلاهما لن يوافقا على ذلك.

ب. الشعب الاردني: اشار ابي الهدى الى ان الساسة الاردنيين الذين يشاركون الامير عبد الاله هذه الرغبة- كما قال الامير عبد الاله في بداية الاجتماع هم اقلية ، والاقلية التي تفكر بطريقة ما اليوم، سوف تفكر بطريقة مختلفة غدا.

ج. الاردن وعلاقته مع الدول المجاورة: فعلاقة الاردن مع العراق قوية ولكن علاقته مع الدول العربية الاخرى وخاصة سوريا والسعودية هي الاخرى مهمة، فكيف ستتظر هذه الدول الى تعيين امير عراقي في منصب له سلطة مطلقة في الاردن؟ فعلاقات الاردن مع الدول العربية ممتازة ويجب ان لا يخاطر بافسادها.

فرد الامير عبد الاله قائلاً "ان العراق يعترف بمسؤولية الحكومة الاردنية على شؤونها، وانه لايتدخل الا اذا قامت الحكومة الاردنية بعمل يعرض سلامة الدولة للخطر"، عدّ ابي الهدى كلام الوصي عبد الاله هذا تهديدا مبطنا، فرد عليه ان الاردن لديه جيشا وانه عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا تساعد في الدفاع عن نفسه، الامر الذي اضطر الامير عبد الاله للتراجع عن كلامه<sup>(٧٢)</sup>. ان رد ابو الهدى ان دلّ على شيء، فإنه يدل لرفضه اي تدخل من شأنه تقييد حريته في السلطة ، او ان يكون هناك مراقب عليه، وعلى تصرفات، لذلك كان رفضه قاطعاً.

واخيرا اعلن ابي الهدى اعتذار الحكومة الاردنية عن تلبية طلب الامير عبد الاله بتعيين الامير زيد في هيئة النيابة، بحجة ان الدستور لايساعد على ذلك، وعلق المجالي على ذلك بقوله "ان ذلك الاعتذار في محله، ولكن المؤسف حقا ان توفيق ابي الهدى اذاع بيانا هاجم فيه الامير مهاجمة شديدة، وكانت مقتضيات اداب السلوك ان تطوى القضية بالاعتذار عن مطلب الامير وان تنتهي عند حد الاعتذار"<sup>(٧٣)</sup>.

وحسما للموقف دعا رئيس الوزراء "توفيق ابي الهدى" في العاشر من اب ١٩٥٢ مجلس النواب الى اجتماع طارئ وسري في اليوم التالي للنظر في قضية الملك طلال، وضرورة اتخاذ قرار بحسمها، باقصاء الملك عن العرش بحجة تدهور حالته الصحية، وكان ابي الهدى يتوخى ان ينال تأييد اعضاء المجلس على اعتبار ان الموضوع على جانب كبير من الاهمية والخطورة، واية معارضة له تؤثر فيه تأثيرا كبيرا، وليس هو بالمسألة القانونية التي تصبح فيها المخالفة ولا تتكرر معها المعارضة ان المسألة مسألة رئيس دولة"<sup>(٧٤)</sup>.

ورافق ذلك اتخاذ البلاد احتياطات امنية واضحة لازمة لدعوة انعقاد جلسة مجلس الامة، فقبل يومين من انعقاد الاجتماع انتشر الجيش العربي الاردني في معظم انحاء المملكة، وبدى وكأنه على اهبة الاستعداد لقمع اية مظاهرة تحدث في البلاد، كما وضعت الحكومة الرقابة على هواتف جميع المشتبه بمعارضتهم للحكومة، فضلا عن قطعها الاتصالات الهاتفية الخارجية وبرقيات

وكالات الانباء يومي العاشر والحادي عشر من اب ١٩٥٢، وفي يوم الحادي عشر من اب اعطيت الاوامر للجيش بالانتشار في جميع الطرق المؤدية الى بناية مجلس الامة ومنع المرور فيها، كما انتشرت كتبية من الملابس المدنية في مدينة عمان<sup>(٧٥)</sup>.

هذا التصرف يؤكد مذهبنا اليه سابقاً من ان رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى سعى لفرض سيطرته ومعارضة بل والقضاء بحل كل ما من شأنه تضيق او تحديد هذه السلطة لذلك نراه ينتشر الجيش لقمع اي محاولة احتجاجية تنشيه عن سعيه .

ووصف هزاع المجالي الذي كان احد النواب الحاضرين الاجتماع بانه اجتماعا حزينا وكان الوجوم باديا على الوجوه قبل ان يتكلم رئيس الوزراء، ثم طغى على المجلس صمت رهيب<sup>(٧٦)</sup>، بعد ان تكلم رئيس الوزراء وجاء فيه "بان حالة الملك ازدادت سوءا وانه امتنع عن المعالجة، وقد ثبت للحكومة انه يتعذر على جلالة الملك طلال ممارسة القيام بأعباء الحكم بسبب مرضه". وتقدم رئيس الوزراء باقتراح حكومته الى مجلس الامة لتطبيق الفقرة (م) من المادة (٢٨) من الدستور الاردني<sup>(٧٧)</sup>، بعد دراسة التقارير الطبية وبخاصة التقرير الطبي الاخير في ٢٧ تموز ١٩٥٢ الذي جاء فيه "ان جلالتة مصاب بمرض عقلي والواجب معالجته ولو بالقوة، ولو عولج هذا المرض في بدايته لعاد جلالتة الى حالته الطبيعية، اما الان فقد استعصى وتتطلب مساجلته مدة طويلة... كما جاء في التقرير، ان تصرفات جلالتة في وضعه الحالي غير شرعية، واختتم رئيس الوزراء تقريره بالقول "ومع هذا فأنتني اضع الامر بين يدي مجلس الامة"<sup>(٧٨)</sup>.

بعد انتهاء رئيس الوزراء من كلمته طلب رأي النواب والاعيان في الموضوع وجرت مناقشته حول الموضوع في مجلس الامة، وطرح الاعضاء اقتراحات عديدة منها طلب كامل عريقات، نائب القدس، بأن يذهب قسم من النواب الى الملك طلال ويرجوه ان يتنازل عن العرش اجلالا لمقامه، فأجيب بأنه لما كان التقرير الطبي يقول بأن تصرفاته وقراراته غير شرعية فلا يعد تنازله عن العرش دستوريا، في حين طلب بعض النواب ترك القضية لوقت اخر فلربما يتحسن الملك، اذا عولج ويعود الى حالته الطبيعية، بينما طلب عبد الله الريماوي تأليف لجنة من مجلس الامة وتخويلها صلاحيات استخدام اطباء من الدول العربية، ليضعوا تقريرا عن حالة الملك يعلن على الملأ، ويقدم لمجلس الامة وبعدها يتخذ القرار، ولكن الاقتراح رفض<sup>(٧٩)</sup>.

اما النائب هزاع المجالي فقد قال "اننا نواجه قضية مهمة ودقيقة وخطيرة للغاية، ولذلك يجب ان نعلو على خلافاتنا ومآخذنا على الحكومة، اننا لو اردنا استغلال هذا الموقف ضد اعمال الحكومة وتصرفاتها الشاذة، من حبس الناس وترويعهم واستغلال المراكز، لفعلنا ذلك بكل سهولة، ولكننا في هذه الفترة بالذات، نجد اننا ملزمين لان نعالج هذه القضية بعيدا عن المشاكل السياسية الاخرى،

واهيب باخواني بان لايفض المجلس جلسته قبل ان يتخذ قراره الحاسم بالموضوع، واطالب ان تدرس لجنة طبية التقارير المعطاة بحق الملك طلال حتى تلك الساعة، وان ترفع هذه اللجنة في تقرير نهائي مبني على التقارير المشار اليها توصياتها الى المجلس، وان يقبل المجلس تلك التوصيات...<sup>(٨٠)</sup>.

ويشير المجالي بان رئيس الوزراء توفيق "ابي الهدى" اثنى على موقفي وامتدح اقتراحي وشكرني كثيراً، وتكلم بعده عدد من النواب الاعيان فايدوا اقتراحي<sup>(٨١)</sup>. وانتخب لجنة تكونت من تسعة اعضاء، ثلاثة من الاعيان وهم محمد امين الشنقيطي وسعيد علاء الدين وفلاح المدادحة، وستة من النواب وهم عبد الله الكليب وانور الخطيب وهزاع المجالي ووصفي ميرزا ومحمد علي بدير وحكمت المصري، واجتمعت اللجنة مباشرة لمدة ثلاث ساعات درست خلالها التقارير الطبية، واستمعت الى اجابات رئيس الوزراء حول بعض الاستفسارات، كما انها استعانت برأي ثلاثة من الاطباء الاردنيين لاتصالهم الوثيق بالملك طلال وهم شوكت الساطي وجميل التوتونجي وشوكت المفتي<sup>(٨٢)</sup>، وقدمت اللجنة تقريرها الى مجلس الامة مع توصية بقبول اقتراح الحكومة بانهاء ولاية الملك طلال ، لانه لايستطيع ممارسة شؤون الحكم<sup>(٨٣)</sup>.

وعقد مجلس الامة جلسة ثانية في اليوم نفسه، استمع خلالها الى تقرير اللجنة الخاصة، واصدر قرارا بالاجماع يقضي بانهاء ولاية الملك طلال والمناداة بالامير حسين ملكا دستوريا على المملكة الاردنية الهاشمية<sup>(٨٤)</sup>.

وبهذا حقق رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى ماكان يعد ويسعى له ، ولم يسمح لاحد بثنيه عن خطته ، وبناء على قرار مجلس الامة عقد مجلس الوزراء اجتماع في الوقت والمكان نفسيهما، واتخذ قرارا بتعيين مجلس الوصاية، طالما ان الملك حسين لم يبلغ سن الرشد الدستوري، وتألف مجلس الوصاية من ابراهيم هاشم وسليمان طوقان وعبد الرحمن رشيدات، وادى هؤلاء اليمين الدستوري امام مجلس الوزراء حالاً ، وابلغ مجلس الامة دون مصادقة على التأليف، وهو امر لايتفق مع الدستور، لان المادة (٩١) من الدستور تنص على "ان القوانين لاتصدر الا اذا اقرها مجلس الامة وصادق عليها الملك، ونلاحظ ان اعضاء مجلس الوصاية هم انفسهم اعضاء هيئة النيابة وهذا مايدلل بأن عمل الهيئة انتهى بانتهااء ولاية الملك طلال<sup>(٨٥)</sup>.

كلف رئيس الوزراء اللواء احمد صدقي الجندي مساعد رئيس اركان الجيش بأن يبلغ الملك قرار مجلس الامة، وتم تبليغ الملك بالقرار الذي تقبله بهدوء مصحوب بالاسى، ثم قال مخاطبا اللواء الجندي "لقد كنت اتوقع هذا، وارجو ان تتوب عني بشكر للحكومة واطالب اعضاء مجلس الامة، ثم ختم قوله بالدعاء "اني اتضرع لله ان يبارك بلادي وشعبي ويحفظهما"<sup>(٨٦)</sup>.

**الخاتمة:**

كشفت سطور هذه الدراسة بان الحياة السياسية في الاردن بعد الحرب العالمية الثانية قد تميزت بقيام تطور كبير الا وهو اعلان استقلال الاردن وما تمخض عن اعلان دستور المملكة الجديد عام ١٩٤٧، الذي ترتب عليه قيام اول مجلس نيابي للبلاد، منح فيه النواب حيوية جديدة ميزته عن مرحلة الحياة النيابية التشريعية، اذ استمد هذا المجلس قوته من انتخاب الشعب الاردني له. وعلى الرغم من حدودية الصلاحيات الدستورية لمجلس النواب الاردني في مرحلته الاولى، الا انه استطاع من النهوض بالكثير من واجباته الوطنية والعربية، ولاسيما تلك التطورات التي صاحبت القضية الفلسطينية والتي انعكست بشكل مباشر على اوضاع الاردن الداخلية، والدليل على ذلك ما اكدته الدراسة من وجود توافق كبير في اراء ومواقف النواب من اعلان وحدة الضفتين، على الرغم من وجود تباين في الانتماءات الحزبية سواء اكانت المعلنة منها أم غير المعلنة، والتي احدثت تغييرا كبيرا في التكوين الداخلي للمجلس، إذ ازدادت نسبته الى الضعف تماما. ومن خلال الدراسة اتضح بأن جميع المجالس النيابية لم تكتمل مدتها الدستورية حيث حلت جميعها قبل اكمال مدتها الدستورية، مما يؤشر ان النواب كانوا فاعلين في مراقبة اعمال الحكومات وسياستها الداخلية.

الهوامش:

- ١- الملك عبدالله: ولد عام ١٨٨٢ في مكة المكرمة، وقدم الى الشام لمحاربة الفرنسيين في سوريا وقد اسس المملكة الاردنية الهاشمية بعد الثورة العربية الكبرى التي قادها والده ضد الدولة العثمانية وقد اغتيل في ٢٠ يوليو ١٩٥١ في القدس الشرقية ينظر: عبد الامير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الاردن ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ٨٦-٩٤.
- ٢- للتفاصيل عن اغتيال الملك عبد الله ومحاكمة المتآمرين ينظر: عبد الامير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الاردن ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ٨٦-٩٤.
- ٣- توفيق ابو الهدى : ولد في مدينة عكا عام ١٨٩٤ من اسرة اصولها من الرملة في فلسطين عين منصب رئيس وزراء للاردن ١٢ مرة في عهد ملوك ثلاث هم (الملك عبد الله الاول، الملك طلال، الملك حسين) درس الابتدائية في الرملة والثانوية في بيروت والتحق بمكتب السلطاني في اسطنبول ودرس الحقوق ثم دعا للخدمة العسكرية وعين ضابط ثم انتقل الى عمان وعين مدير للواردات ثم تدرج في المناصب الى ان اصبح عضو المجلس التنفيذي عام ١٩٢٨ وتوفى عام ١٩٥٦ مشنوقاً في بيته. ينظر : ناصر الدين النشاشيبي ، سنوات في مصر ٢٣: "الرؤساء يموتون او يقتلون او يستقيلون .. ولكنهم لا ينتحرون" ، ٦ ، ايلول ٢٠٠١، جريدة الشرق الاوسط
- ٤- ذلك للمناداة بالامير طلال ملكا دستوريا على المملكة الاردنية الهاشمية والامير حسين وليا للعهد. ينظر: عبد الامير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الاردن ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ١٩٠
- ٥- حول نص بيانات الحكومة ينظر جريدة فلسطين، العدد ٧٩١٢ في ٢٧ تموز ١٩٥١. ص ٢
- ٦- شارك عبد الله الريماوي عن رام الله وعبد الله نعواس عن القدس في الانتخابات وهما في السجن على خلفية نشاطهما السياسي وبسبب قانون الطوارئ الذي اعلن في اعقاب اغتيال الملك عبد الله، فاتخذا الريماوي ونعواس لهما شعارا رفعاه في الانتخابات وهو (من السجن الى البرلمان) ولم يفرج عنها الا قبل موعد الانتخابات بوقت قصير، جريدة فلسطين العدد ٧٩١٠ في ٢٥ تموز ١٩٥١. ص ٣
- ٧- خليل ابراهيم الحجاج، التطورات التاريخية للحياة التشريعية والنيابية في الاردن، ١٩٢٠-١٩٥٢، عمان، الاردن، ب.ت، ص ١٨٧.

- ٨- تم توقيعها في القدس بين رئيس المجلس التنفيذي (رئيس الحكومة) لإمارة شرقي الأردن ممثلاً عن الأمير عبدالله بن الحسين، والمندوب السامي البريطاني في فلسطين ممثلاً عن الحكومة البريطانية وذلك في ٢٠ شباط ١٩٢٨م. انظر : رائد احمد، المعاهدة الأردنية البريطانية ١٩٢٨ م وأثرها في التطور السياسي في إمارة شرقي الأردن المجلد ١ ، العدد ٢٩، ٢٠١٣، ص ١٧
- ٩- جريدة فلسطين، العدد ٤٣/٧٩٣٥ في ٢٣ اب ١٩٥١. ص ٤
- ١٠- الضفة الغربية / هي منطقة جيو سياسية تقع في فلسطين سميت بالضفة الغربية لوقوعها غرب نهر الاردن:تشكل مساحة الضفة الغربية حوالي ٢١% من فلسطين كما قامت اسرائيل باحتلال الضفة وقطاع غزة عام ١٩٦٧م واطلقت اسرائيل على الضفة الغربية اسم يهودا والسامرة. اما الضفة الشرقية / تمثل جميع الاراضي في الجانب الشرقي من مدينة القدس وتحت سيطرة النظام الاردني منذ عام ١٩٤٨ بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين وحتى الاحتلال الاسرائيلي ١٩٦٧. ينظر: موسى ماضي، تاريخ الاردن في القرن العشرين ١٩٥٩-١٩٨٨، عمان، ١٩٨٨، ص ٤٩٧
- ١١- عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق ، ص ٩٤.
- ١٢- جريدة الاردن، العدد ٢٠٣٠، في الاردن ٣٠ اب ١٩٥١؛ جريدة الشعب، العدد ٢٠١١، في بغداد ٣١ اب ١٩٥١ ص ٣
- ١٣- جريدة فلسطين، العدد ٧٩٤١، الاردن ٣٠ اب ١٩٥١.
- ١٤- هزاع المجالي، مذكراتي، عمان، ١٩٦٠، ص ١١٠-١١٢.
- ١٥- خليل ابراهيم الحجاج، المصدر السابق، ص ١٨٥.
- ١٦- غلوب : ولد (John Bajot Glubb) في ١٦ نيسان عام ١٨٩٧ في مدينة بريستون في شمال بريطانيا وقد لقب بأبو حنيك وهو ضابط عرف بقيادة الجيش العربي الاردني بين عامي ١٩٣٩-١٩٥٦ وقد اعفاه الملك من منصبه بالتنسيق مع حركة الاحرار بقرار تعريب قيادة الجيش العربي وكان هذا القرار بمثابة صدمة للامبراطورية البريطانية مما أدى الى تدهور العلاقة الاردنية مع بريطانيا و امريكا، وتوفي في ١٧ مارس عام ١٩٨٦ في بريطانيا ينظر الى : مذكرات غلوب باشا، المصدر السابق ، ص ٢٩٣.
- ١٧- مذكرات غلوب باشا، جندي بين العرب، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٨٥، ص ٢٧٨.

- ١٨- محمد حسن سلمان ، صفحات من حياة محمد حسن سلمان، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٥١-٢٥٢؛ وزارة الدفاع القيادة العامة للقوات المسلحة، محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٤، بغداد، ١٩٥٩، ص٣٩٨.
- ١٩- شفيق ارشيدات:ولد في اربد عام ١٩٠٨ حصل على شهادة الحقوق في دمشق انتخب عضو مجلس النواب عن قضاء عجلون ثلاث مرات في ١٩٤٧ و ١٩٥٠ و ١٩٥٦ شغل مناصب عدة منها وزير العدلية والاشغال وكان عضو في الحزب الوطني الاشتراكي،ينظر الى ملحق الجريدة الرسمية ، محاضر مجلس النواب الخامس ١٩٥٦ موجز سيرة اعضاء المجلس الخامس ، ص١٢
- ٢٠- سليمان موسى، صفحات من تاريخ الاردن الحديث، ١٩٨٦، ص١٨٥.
- ٢١- عاكف الفائز: ولد في عمان ١٩١٦ وحصل على الثانوية وشغل منصب رئيس التشريعات ثم انتخب بعد ذلك نائب لمجلس النواب لثلاث مرات، اصبح وزيراً للزراعة ١٩٥٨-١٩٦٠ ثم وزير الدفاع ١٩٦٣ وكان عضو في حزب العمال، ينظر الى ملحق الجريدة الرسمية ، محاضر مجلس النواب الخامس ١٩٥٦ موجز سيرة اعضاء المجلس الخامس ، ص١٤
- ٢٢- جريدة الجبهة الشعبية، بغداد، ٢٨ ايلول ١٩٥١؛ جريدة الشعب، العدد ٢٢٣٨، ج.ك.و. ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، اتشرين الاول ١٩٥١، و٧٤، ص١٢٩.
- ٢٣- جريدة صوت الاهالي، العدد ٥٨٥، بغداد، ٣٠، اب ١٩٥١؛ جريدة الشعب، بغداد، العدد ٢٠١٠، بغداد، ٣٠، اب ١٩٥١.
- ٢٤- موسى ماضي،المصدر السابق، ص٥٦٠.
- ٢٥- ولد ١٩٠٩ في اكااديمية سانت هيرست العسكرية الملكية وتخرج منها ١٩٢٩ برتبة ملازم ثاني وتولى الحكم بعد اغتيال والده في القدس يوم ٢٠ يوليو ١٩٥٠ وتنازل عن الحكم بعد ما اجبره البرلمان الاردني بسبب مرضه لولي العهد ابنه الحسين بن طلال في ١١ اغسطس ١٩٥٢ وتوفي في ٧ يوليو ١٩٧٢ في اسطنبول .انظر: عبد الامير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الاردن،المصدر السابق،ص١٠٣
- ٢٦- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر ايلول ١٩٥١، و٧٣، ص١٢٨.
- ٢٧- المصدر نفسه، و٧٤، ص١٢٩.
- ٢٨- موسى الماضي، المصدر السابق، ص٥٦٢.

- ٢٩- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، التقرير السياسي لشهر تشرين الاول ١٩٥١، و٩٠، ص١٧٧.
- ٣٠- ولد عام ١٨٨٦ درس الاعدادية في نابلس ثم انتقل الى اسطنبول ١٩٠٤ ويعد من الشخصيات الاردنية التي كان لها دور بارز في صنع الاحداث في تاريخ الاردن المعاصر وقد عرف عن موقفه الوطني والقومي وهو من الشخصيات ذات الرعيل الاول الذي ساهم في نشأة الدولة الاردنية في عهد الامارة وقد شكل في الوزارة الاردنية خمس مرات. نبال تيسير الخماش، تراجم اعلام مدينة نابلس وريفها في ٩٠٠ عام د.ط، عمان، ١٩٩٥، ص١٤٠-١٤١.
- ٣١- المصدر نفسه، و٩٥، ص١٩١.
- ٣٢- جريدة فلسطين، العدد ٧٩٩٥ / ٢ تشرين الثاني ١٩٥١.
- ٣٣- بقيت الوزارات الاردنية في حل من المسؤولية امام المجلس النيابي ، حتى صدور دستور عام ١٩٥٢، الذي قضى في المادة (٥١) منه على ان رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، كما ان كل وزير مسؤول امام مجلس النواب عن اعمال وزارته، كما نص ايضا في المادة (٥٤) فقرة (٣) منه على مايلي: "يترتب على كل وزارة تؤلف ان تتقدم الى مجلس النواب ببيانها الوزاري وان تطلب الثقة على هذا البيان اذا كان في حالة الانعقاد" حول ذلك ينظر: الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، العدد ١٠٩٣، كانون الثاني ١٩٥٢. انظر: نبال تيسير الخماش، تراجم اعلام مدينة نابلس، المصدر السابق، ص١٤٣.
- ٣٤- عقد الاتحاد بين الحكومتين العراقية والاردنية برئاسة الملك فيصل والملك حسين بحضور الامير عبد الاله في ١٠ شباط ١٩٥٨ ونص الاتفاق على ان يبقى الاتحاد مفتوح للدول العربية على ان تحفظ كل من الدول سيادتها وشخصيتها المستقلة وان تبقى المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية كما وصادق مجلس الامة العراقي على المشروع في ١٧ شباط ١٩٥٨ ينظر فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات ، مطبعة المجلس التخطيطي، بغداد، ١٩٧٦، ص٣٢٧.
- ٣٥- م.م.أ الثالث، الدورة فوق العادة، الجلسة الخامسة ١٨ ايلول ١٩٥١، ص٩-١١.
- ٣٦- م.م.ن الثالث، الدورة فوق العادة، الجلسة الخامسة، ٢٤ ايلول ١٩٥١، ص١٨.
- ٣٧- المصدر نفسه ، ص١٨.
- ٣٨- المصدر نفسه، ص٢٠.

- ٣٩- الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، الدستور الاردني، العدد ٨٨٦، ١ شباط ١٩٤٧.
- ٤٠- م.م.ن الثالث، الدورة فوق العادة، الجلسة الخامسة، ٢٤ ايلول ١٩٥١، ص ٢١.
- ٤١- نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢١.
- ٤٢- م.م.ن الثالث، الدورة فوق العادة، الجلسة الخامسة، ٢٤ ايلول ١٩٥١، ص ٢٤.
- ٤٣- نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٢.
- ٤٤- نقلاً عن: م.م.ن الثالث، الدورة فوق العادة، الجلسة الخامسة، ٢٤ ايلول ١٩٥١، ص ٢٣.
- ٤٥- م.م.ن الثالث، الدورة فوق العادة، الجلسة الخامسة، ٢٤ ايلول ١٩٥١، ص ٣٠.
- ٤٦- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات مجلس النواب، و ٦٤، ص ١١٥.
- ٤٧- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات مجلس النواب، و ٣٩، ص ٥١.
- ٤٨- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع الداخلي في المملكة، و ١٨، ص ٢٠.
- ٤٩- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات مجلس النواب، و ٣٩، ص ٥١.
- ٥٠- مذكرات مجلس النواب الثالث، العدد ٧، في تشرين الثاني ١٩٥١.
- ٥١- مذكرات مجلس النواب الثالث، العدد ٧، في تشرين الثاني ١٩٥١.
- ٥٢- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الدستور الاردني، و ٧٦، ص ١٣٤-١٤٤.
- ٥٣- المادة (٥٥-٦١) الدستور الاردني، الجريدة الرسمية الاردنية، العدد ١٠٩٣، ٨ كانون الثاني، ١٩٥٢.
- ٥٤- المادة (٩٥) الدستور الاردني، الجريدة الرسمية الاردنية، العدد ١٠٩٣، ٨ كانون الثاني، ١٩٥٢.
- ٥٥- المادة (٩٦) الدستور الاردني، الجريدة الرسمية الاردنية، العدد ١٠٩٣، ٨ كانون الثاني، ١٩٥٢.
- ٥٦- المادة (٨٦-٨٧) المصدر نفسه.
- ٥٧- للمزيد من التفاصيل ينظر الى الملحق رقم (١)

- ٥٨- خليل ابراهيم الحجاج، المصدر السابق، ص١٩٧.
- ٥٩- مقتبس من: هزاع المجالي، المصدر السابق، ص١١٩.
- ٦٠- ولد عام ١٨٨٩ من زعماء الأردن ومن زعماء الشركس الذين ساهموا في تأسيسه ودعموا مسيرته. كان في طليعة مستقبلتي الأمير عبد الله بن الحسين حين وصوله من الحجاز عام 1921 واستضافه في بيته عدة أيام. ساندته وعمل معه واستمر في عطائه له حين وُلِّي الأمير ملكاً على الأردن. واستمر مع ابنه الملك طلال بن عبد الله ومن بعده الملك الحسين بن طلال وتوفي ١٩٨٩. انظر: عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق ، ص١٠٥.
- ٦١- سليمان طوقان : ولد عام ١٨٩٣ في مدينة السلط ودرس الحقوق في اسطنبول ، جاء الى نابلس واصبح رئيساً للبلدية من عام ١٩٢٥-١٩٥٠ ثم تولى منصب وزير الدفاع في الاتحاد الهاشمي الذي جمع بين النظامين الملكييين العراق والاردن وقد اغتيل في بغداد عام ١٩٥٨ اثناء ثورة عبد الكريم قاسم ينظر الى : ماضي موسى، المصدر السابق، ص١٢٠
- ٦٢- موسى الماضي، المصدر السابق ، ص٥٦٨.
- ٦٣- المصدر نفسه، ص٥٦٩.
- ٦٤- مقتبس من: هزاع المجالي، المصدر السابق ، ص١١٩.
- ٦٥- الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٥٦٩.
- ٦٦- د.ك.و، ٣١١/٤٦٩٣، تقارير المفوضية العراقية في عمان، بعض المعلومات عن صحة الملك طلال ملك الاردن، و٦، ص٦؛ عبد الامير محسن جبار، التطورات السياسية في الاردن، ص١٠٢.
- ٦٧- د.ك.و، ٣١١/٤٦٩٣، تقارير المفوضية العراقية في عمان، هل خلع الملك طلال، و٩، ص٩؛ عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق ، ص١٠٢.
- ٦٨- Ruling Families of Arabia, Jordan, The Royal Family of AL-Hashim, Edited, Adel Rush. VOL1+2. Oxford, London 1991, VOL.2, P.129.
- ٦٩- ولد في ٢٨ شباط ١٨٩٨ هو اصغر اولاد الشريف حسين تقلد عدة مناصب في الدولة العراقية، اذ تولى مناصب دبلوماسية عدة ،كان وزيراً مفوضاً في انقرة لمدة عام، ثم وزيراً مفوضاً لمصر ثم في برلين، وتولى امور العرش عدة مرات بالنيابة من العام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٥٠، وعين سفيراً للعراق في لندن عام ١٩٤٦ حتى ١٩٥٨ ، وبانقلاب عبد الكريم قاسم غادر الى انكلترا ثم فرنسا وتوفي في احد مستشفيات باريس عام ١٩٧٠، ودفن

بالمقابر الملكية في عمان ينظر الى : عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق، ص ٢٠٧

٧٠- Ruling Families of Arabia, OP.Cit, P.130.

٧١- زين الشرف بنت جميل ولدت عام ١٩١٦ زوجة الملك طلال بن عبدالله ووالدة الملك حسين تعد رائدة النهضة النسائية في المجتمع الاردني ولها دور فعال في كافة المجالات الاجتماعية والنسوية والخيرية واسهمت اسهاماً ملحوظاً في جميع المراحل العلمية والتعليمية للمرأة والفتاة الاردنية ولقبت بالمكحلة الأم تكريماً لها من قبل الملك حسين بن طلال توفيت عام ١٩٩٤ انظر ارسلان رمضان، عمان بين الامس واليوم، لندن، دبليو اس كويل، ص ٥٧.

٧٢- Ruling Families of Arabia, OP.Cit, P.132.

٧٣- مقتبس من : هزاع المجالي، المصدر السابق، ص ١٢٠.

٧٤- المصدر نفسه، ص ١٢٠.

٧٥- د.ك.و، ٣١١/٢٧١٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قرار مجلس الامة الخاص بجلالة الملك طلال الاول، و ٣٥، ص ٢٤.

٧٦- مقتبس من : هزاع المجالي، المصدر السابق، ص ١٢١.

٧٧- تنص الفقرة (م) من المادة (٢٨) من الدستور على ما يأتي "اذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلي فعلى مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك ان يدعو مجلس الامة في الحال الى الاجتماع فاذا ثبت قيام ذلك المرض بصورة قاطعة قرر مجلس الامة انهاء ولاية ملكه فتنقل الى صاحب الحق فيها من بعده وفق احكام الدستور، واذا كان عندئذ مجلس النواب منحلا او انتهت مدته ولم يتم انتخاب =المجلس فيدعى الى الاجتماع لهذا الغرض مجلس النواب السابق. ينظر د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الدستور الاردني الجديدة، و ٦٧، ص ١٣٦.

٧٨- مقتبس من: د.ك.و، ٣١١/٢٧١٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قرار مجلس الامة الخاص بجلالة الملك طلال الاول، و ٣٥، ص ٧٤.

٧٩- د.ك.و، ٣١١/٢٧١٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قرار مجلس الامة الخاص بجلالة الملك طلال الاول، و ٣٥، ص ٧٥.

٨٠- مقتبس من: هزاع المجالي، المصدر السابق، ص ١٢١.

٨١- مقتبس من: المصدر نفسه، ص ١٢٢.

- ٨٢- جاء في تقارير الاطباء الثلاث مانصه "نحن الاطباء الموقعين ادناه الدكتور جميل التوتونجي والدكتور شوكت الساطي والدكتور شوكت المفتي، بعد الاطلاع على التقريرين الطبيين الواردين من قبل الطبيبين الدكتور محمد كامل الخولي والدكتور يوسف برادة المؤرخين في ٢٧ تموز ١٩٥٢، واعتمادا على التقارير الطبية السابقة بحق جلالتة منذ ظهور المرض واعتمادا على اختبارات اثنتين منها (الدكتور جميل التوتونجي والدكتور شوكت الشاطي) الشخصية في معالجة جلالتة فأنا نصادق على ماجاء في التقريرين المذكورين اعلاه ونقرر ان جلالتة مصاب بمرض عقلي يتعذر معه الحكم وتحمل المسؤولية" ينظر الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، ملحق رقم (٥) ١١١٩ العدد في ١٢ اب ١٩٥٢، ومن الجدير بالملاحظة ان الطبيبين المصريين وهما يوسف برادة، وهو استاذ الامراض العصبية في جامعة فؤاد، وكامل الخولي، وهو مدير عام الامراض العقلية بوزارة الصحة، عالجا الملك في مستشفى بهمن في حلوان بعد قرار مجلس الامة ولم يعالجاه قبل ذلك، ينظر الى: عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق، ص ١٠٤؛ الماضي وموسى، المصدر السابق، ص ٥٦٩.
- ٨٣- المصدر نفسه، ص ٥٧٠.
- ٨٤- د.ك.و، ٣١١/٢٧١٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قرار مجلس الامة الخاص بجلالة الملك طلال الاول، و ٣٥، ص ٧٨.
- ٨٥- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الدستور الاردني الجديد، و ٧٦، ص ١٤١. ملحق رقم ٦
- ٨٦- مقتبس من: عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق، ص ١٠٥.

المصادر:

الوثائق:

١. ج.ك.و ٣١١/٢٧٠٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان في ١ تشرين الاول ١٩٥١ و ٧٤
٢. د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر ايلول ، ١٩٥١ و ٧٣
٣. جريدة الشعب العدد ٢٢٣٨ .ج.ك.و. ٣١١/٢٧٩. تقارير المفوضية العراقية في عمان، تشرين الاول ١٩٥١.
٤. د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٨ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وحدة الضفتين و ٨٣
٥. د.ك.و، ٣١١/٤٧٢٦ تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات مجلس جامعة الدول العربية و ٢٧.
٦. د.ك.و، ١١/٤١٠٦ تقارير المفوضية العراقية في عمان، موقف الحكومة من توحيد ضفة الاردن وقرار فصل المملكة الاردنية الهاشمية من الجامعة العربية و ٢٥٠
٧. م.م.ن الثالث لدورة فوق العادة / الجلسة الخامسة ، ٢٤ ايلول ١٩٥١

ألسائل

٨. عبد الامير محسن جبار ، التطورات السياسية في الاردن ١٩٤٦-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة.

الجرائد

٩. جريدة الاردن العدد ٢٠٣٠ في ٣٠ آب ١٩٥١
١٠. جريدة الجبهة الشعبية ، بغداد ، ٢٨ ايلول ١٩٥١.
١١. صحيفة الجزيرة العدد ١٦٣١ في ٣٠ تموز ١٩٥١
١. الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد ١٠٩٣ ، كانون الثاني ١٩٥٢
١٢. الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد ٨٨٦ ، ١ شباط ١٩٤٧
١٣. الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، ملحق العدد ١ في التاسع والعشرين من ١٩٥٠ ، مذكرات مجلس النواب
١٤. جريدة صوت الاهالي ، العدد ٥٨٥ ، بغداد ، ٣٠ آب ١٩٥١.
١٥. جريدة فلسطين ، العدد ٧٩١٠ في ٢٥ تموز ١٩٥١.
١٦. جريدة فلسطين ، العدد ٤٣/٧٩٣٥ ، الاردن ، ٢٣ آب ١٩٥١

١٧. جريدة فلسطين العدد ٢، ٧٩٩٥ تشرين الثاني ١٩٥١  
١٨. جريدة فلسطين العدد ٧٩٢٢ في ٢٧ تموز ١٩٥١  
١٩. جريدة فلسطين العدد ٧٩٩٥، ٢ تشرين الثاني ١٩٥١  
٢٠. مذكرات مجلس النواب لعام ١٩٥٤

### الكتب

٢١. خليل ابراهيم الحجاج، التطورات التاريخية للحياة التشريعية والنيابية في الاردن ١٩٢٠-١٩٥٢، عمان، ب و ت.  
٢٢. سليمان موسى ، صفحات من تاريخ الاردن الحديث ١٩٨٦.  
٢٣. موسى ماضي، تاريخ الاردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩، عمان، ١٩٨٨  
٢٤. نبال تيسير الخماش : تراجم اعلام نابلس وريفها في ٩٠٠ عام ، عمان، ١٩٩٥.  
٢٥. هزاع المجالي-مذكراتي ، عمان ، ١٩٦٠

### المصادر الاجنبية

26. Ruling Families of Arabia, Jordan, The Royal Family of AL-Hashim, Edited, Adel Rush. VOL1+2. Oxford, London 1991, VOL.2, P.129., 130, 132